برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ٢٠٠١/٥/١٨

تقارير التقييم

البند ٣ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن التقييم المرحلي للبرنامج القطري لغانا (١٩٩٨-٢٠٠٢)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2001/3/2
2 April 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

كبير موظفي التقييم (OEDE): Ms S. Frueh رقم الهاتف: 066513-2033

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

استهدف تقييم البرنامج القطري لغانا مساعدة برنامج الأغذية العالمي على تحديد فاعلية النهج الذي يتبعه في البرمجة القطرية عن طريق زيادة التكامل والترابط والتركيز والمرونة لموارد المعونة الغذائية بغية الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر في البلاد. وقد تبين لفريق التقييم أن البرنامج القطري أعاد توجيه المساعدة الغذائية بصورة ملائمة لتكون مستقلة عن برنامج الانتعاش الاقتصادي الحكومي وبرامج التصحيح الهيكلي ليركز على الأسر في مناطق السافانا الشمالية (أفقر أقاليم غانا) التي لم تهتم بها هذه الإصلاحات الاقتصادية. واختيرت الأنشطة المقترحة بالتشاور الوثيق مع الحكومة، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة الرئيسية ولكونها تشكل دعما لبرنامج التنمية الشاملة في غانا. واشتملت هذه الأنشطة على تعليم الفتيات، وتغذية الأمهات والأطفال، والتدريب على المهارات، والتشجير، وتنمية البنيات الأساسية الريفية والإنعاش. ومن المتوقع أن تشمل النتائج إدراج تعزيز أوضاع النساء والفتيات؛ والارتقاء بالمهارات، وزيادة العمالة والدخل للأسر الفقيرة المقصودة بالمساعدات، وإنشاء الأصول المادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي السريع والانتعاش البيئي. وخلص فريق التقييم إلى أن نهج البرنامج في البرمجة القطرية استخدم استخداما ملائما في تصميم البرنامج القطري وإن كانت التأثيرات الإضافية متواضعة ويرجع السبب في ذلك، إلى حد كبير، إلى أن البرنامج الحالي قد تطور بالفعل باستخدام مبادئ ذلك النهج. أما البرنامج الجديد فقد كان بطيئا في بدايته لأسباب لا صلة لها إلى حد كبير بمنهجية البرنامج القطري. ولم يدخل حتى الآن حيز التشغيل غير نشاطين اثنين من الأنشطة الخمسة المقررة. واستبعد النظر في النشاط الثالث في وقت مبكر من مرحلة البرمجة، أما النشاطان الرابع والخامس فلم يجر البدء فيهما لأسباب متنوعة.

مشروع القــرار

نظر **المجلس** في التوصيات الواردة في تقرير التقييم (WFP/EB.2/2001/3/2) كما نظر في الترتيبات التي اتخذت حتى الآن كما وردت في وثيقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.2/2001/INF/8). ويشجع **المجلس** على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه التوصيات مع الأخذ في الاعتبار وجهات النظر التي تم التعبير عنها أثناء النقاش.

مسوغات تقديم المساعدات الغذائية لغانا

١- تتدرج غانا، التي يبلغ تعداد سكانها نحو ١٩ مليون نسمة، ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وتعتمد غانا اعتمادا كبيرا، شأنها شأن أغلب البلدان الأفريقية، على النشاط الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في توفير العمالة وتحقيق جانب كبير من عائداتها من الصادرات. ويقدر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بحوالي ٣٩٠ دولارا، وهو نصيب أعلى من المتوسط في أفريقيا جنوبي الصحراء وإن كان أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض البالغ ٩٨٨ دولارا.

٢- ولقد حققت غانا، على مدى عقدين تقريبا، مسارا ناجحا في التصحيح الهيكلي محققة بذلك سجلا ممتازا في اطراد النمو الاقتصادي والاجتماعي أخرجها من حالة الانهيار الاقتصادي الذي كانت توشك على الوقوع فيه في بداية الثمانينات. وكان **البرنامج** مساهما مرموقا في تحقيق هذا التقدم من خلال التنسيق الجيد بين الجهات المانحة والإنعاش الاقتصادي الحكومي وبرامج التصحيح الهيكلي التي ربطت بين المعونة الغذائية والموارد المالية والمادية للجهات المانحة الأخرى والحكومة لبلوغ هذا التقدم الكبير.

٣- ويكمن الأساس المنطقي للمعونة الغذائية التي قدمها **البرنامج** في نهاية التسعينات، ويقدمها اليوم، في أن الأغذية هي العامل الرئيسي في سد الفجوة بين الفقراء وفرص التنمية المتاحة. وفضلا عن ذلك، لم تساير وتيرة الإنتاج الغذائي في غانا وتيرة الزيادة السكانية. وفي ظل هذه الظروف، فلن تشكل المعونة الغذائية القادمة من الخارج، لا سيما بكمياتها القليلة نسبيا التي من المرجح توفيرها بالمستويات السنوية للمعونة التي يقدمها **البرنامج**، عاملا مثبطا للإنتاج الغذائي المحلي. ومنذ أن جرى توجيه الأغذية لصالح المتلقين المفتقرين إلى القدرة على الإنتاج بشكل كاف للوفاء باحتياجاتهم التغذوية – بل ولا يفي في الواقع بالحدود الدنيا من احتياجاتهم – فلن يغير ذلك بدرجة ملحوظة من حالة الطلب في السوق.

نطاق وطرق التقييم

٤- يستعرض التقييم[١] اعتزام **البرنامج** استخدام المعونة الغذائية في غانا على النحو الذي أقرت به في مخطط الاستراتيجية القطرية لعام ١٩٩٧ والبرنامج القطري ١٩٩٨-٢٠٠٢. كما يستعرض مدى فعالية البرنامج القطري بعد عامين من التنفيذ محددا فعالية نهج البرنامج القطري في زيادة تكامل موارد المعونة الغذائية وتركيزها ومرونتها للحد من انعدام الأمن الغذائي في غانا. وأخذ التقييم في الاعتبار التطورات الأخيرة في سياسات **البرنامج** مثل سياسة "تحفيز التنمية" والتزامات **البرنامج** تجاه النساء. وبالاستناد إلى النتائج التي خلص إليها فريق التقييم فقد وفرت لمكتب البرنامج في غانا المشورة لوضع مخطط الإستراتيجية القطرية الجديد والبرنامج القطري للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وخلال فترة الأسابيع الثلاثة التي أمضتها البعثة في غانا، التقت بالمشاركين على المستوى القطري أو المحلي (الجهات الحكومية

(١) زارت البعثة غانا في الفترة ٧-٢٥/١٠/٢٠٠٠، وكانت مكونة من رئيس للفريق (خبير دولي في الأمن الغذائي)، أخصائي في التنمية المجتمعية وقضايا الجنسين (خبير محلي)، وخبير في الأمن الغذائي (خبير دولي). كما انضم إلى البعثة، لبعض الوقت، موظف كبير من مكتب نائب المدير التنفيذي وموظف تقييم في البرنامج.

المسؤولة سواء على المستوى القطري أو في الأقاليم، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية والمستفيدين)، كما قامت بزيارة لنماذج من الأنشطة الجارية.

استعراض البرنامج القطري

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

٥- يتمتع **البرنامج** بسجل حافل في غانا في استخدام موارده في المعونة الغذائية، بالتنسيق مع الموارد غير الغذائية للحكومة والجهات المانحة الأخرى، لمواجهة كل من أسباب وآثار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ولقد بدأت عمليات البرنامج في غانا في بداية الثمانينات باستخدام المعونة الغذائية بالشراكة مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الثنائية الرئيسية والحكومة لدعم الإصلاح الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي اللاحقة لإنعاش الاقتصاد في غانا. غير أن سلسلة من الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان تسببت في بداية التسعينات في أن يكرس **البرنامج** معظم موارده لبرامج حالات الطوارئ والإغاثة الممتدة. وبحلول عام ١٩٩٥، تراجعت الكوارث وبدأت الإصلاحات الاقتصادية تؤتي ثمارها وأصبح **البرنامج** في وضع يمكنه من العودة إلى التركيز على التنمية على النحو الذي صاغه مخطط الاستراتيجية القطري والبرنامج القطري الجديدين.

٦- وكان الوضع الاقتصادي العام في غانا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وهي الفترة التي وضع فيها مخطط الاستراتيجية القطري والبرنامج القطري، وضعا تميز بالتحسن الشامل للنمو، وتزايد الخدمات الاجتماعية الأساسية المتاحة وانخفاض مستويات وفيات الأطفال وسوء التغذية. وكان **البرنامج** مستعدا في تلك الفترة للانتقال من تركيز جهوده في تقديم المعونة الغذائية من الدعم المباشر لمبادرات الإصلاح الاقتصادي وتوجيهها نحو السكان الذين لم تهتم بهم عمليات الإصلاح الاقتصادي أو برامج التصحيح الهيكلي ويعيش أشد السكان فقرا في مناطق السافانا الريفية في الأقاليم الشمالية الثلاثة من القطر وينتشرون في جيوب مناطق الغابات الريفية في الجنوب.

٧- وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، أجيز مخطط الاستراتيجية القطرية لغانا، وركز موارد **البرنامج** الغذائية على أشد السكان فقرا في السافانا الشمالية. واقترح المخطط انضمام موارد **البرنامج** إلى جهود الحكومة القطرية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر، أولا في مجال التنمية الريفية (إصلاح الطرق الفرعية والإعمار، والري، وإصلاح الأراضي، والتشجير)، ثانيا، لتلبية الاحتياجات من الأغذية لأكثر المجموعات ضعفا: من خلال تمكين الأسر الريفية على كسب أسباب عيشها من زراعة الكفاف في أقاليم السافانا الشمالية. وقام **البرنامج** بوضع برنامج يجري النهوض به اتساقا مع أولويات خطة الحكومة طويلة الأجل (غانا – رؤية عام ٢٠٢٠),

٨- ووضع البرنامج القطري للفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ وأجيز في عام ١٩٩٧. وقد مثل هذا البرنامج إلى حد ما استراتيجية مختلفة عن مخطط الاستراتيجية القطرية حيث أولى قدرا أكبر من التركيز على تنمية الموارد البشرية وقدرا أقل من التركيز على التنمية الزراعية والريفية. وكانت أهداف البرنامج حسب الأولويات الموضوعة: (١) تطوير المهارات البشرية في الأقاليم المستهدفة في الشمال من خلال العمل على تمكين عدد أكبر من الفتيات من الالتحاق بالمدارس؛ (٢) الاستمرار في التغذية التكميلية للأمهات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لا سيما في الشمال؛ (٣) توسيع رقعة المناطق الحرجية والحد من التدهور البيئي؛ (٤) زيادة الإنتاج الزراعي والدخول الريفية من خلال إصلاح البنيات الأساسية الريفية (الطرق الفرعية، ونظم الري، ومستودعات الأغذية).

البرنامج القطري - التوزيع القطاعي بحسب نصيب كل بند في مخصصات الميزانية

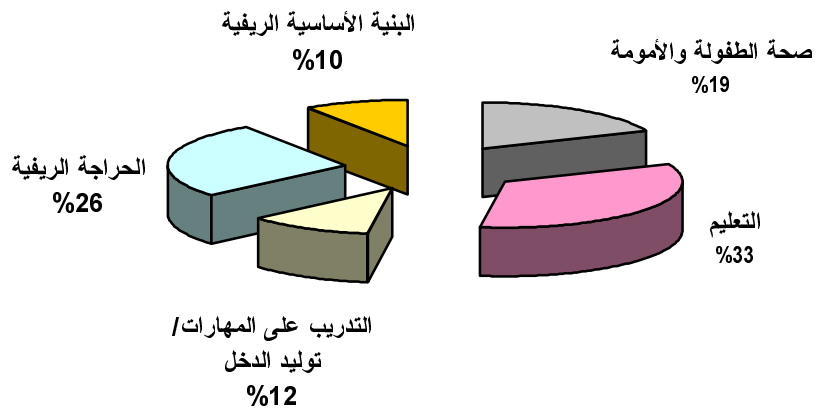

المصدر : الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧.

٩- وركز مخطط الاستراتيجية القطرية في البداية على تحسين وتوسيع الأصول المادية المتدهورة أو غير الملائمة الضرورية لزيادة إنتاج الأغذية والدخل للفقراء (٨٢ في المائة من المحفظة المقترحة). وبالإضافة إلى ذلك، اقترح مخطط الاستراتيجية القطرية الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة والتدريب على المهارات (١٨ في المائة من الميزانية). ولم يدرج التعليم في المخطط. غير أن البرنامج القطري انتقل من مجال التركيز، اتساقا مع التحول في مجالات تركيز سياسات **البرنامج**، على الأصول المادية إلى نهج التركيز على البشر. ومتابعة لتوصيات المجلس التنفيذي الخاصة باستهداف النساء والفتيات ركز البرنامج القطري على زيادة أعداد الفتيات القادرات على الالتحاق بالتعليم الأساسي (المشروع رقم ٥٩٩٥)؛ ومساعدة الأمهات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من خلال توفير التغذية والتدريب في مجال الصحة والتغذية (المشروع رقم ٤٩٣٢)؛ وتوفير التدريب على المهارات للشباب الريفي والحضري – ويمثل ذلك ما نسبته ٦٤ في المائة من المجموع الكلي لموارد البرنامج القطري. واحتلت الأنشطة الرامية إلى زيادة الأصول المادية لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي والأغذية والدخول (التشجير، وإصلاح الطرق، وتطوير الري، ومستودعات الأغذية) أولوية أقل وإن كانت لا تزال تشكل جزءا من البرنامج إذ تمثل الآن ٣٦ في المائة فقط من موارد البرنامج القطري.

١٠- ويجب على الاستراتيجية القطرية أن تنشئ جسرا بين التحليل القطري للفقر وانعدام الأمن الغذائي وهو ما يوحي بطريق واحدة، وسياسة عريضة للوكالة وهو ما يوحي بوجود طريق أخرى. ويجب على السياسات الشاملة **للبرنامج** في البلد المتلقي أن تتكيف مع العوامل المحددة المتسببة في الفقر واستمراره، والخلل الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي فيه. ويجب تجنب أي نزعة ترمي إلى استبدال النهج المستندة إلى السياسات بالتحليلات المحلية لأسباب الفقر. وينبغي لأي تشخيص أن يحدد قواعد العلاج لا العكس.

التوصية

⇦ نوصي مصلحة العمليات بأن تحرص علي أن تجمع الاستراتيجيات القطرية بشكل متوازن بين التحليل الرصين للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القطرية والسياسات التوجيهية العامة في برنامج الأغذية العالمي.

حجم البرنامج القطري

١١- في حين يتوخى مخطط الاستراتيجية القطرية أن يصل المبلغ الإجمالي لميزانية السنوات الخمس ٣٥ - ٤٠ مليون دولار، فقد خفضت ميزانية البرنامج القطري على مستوى المكتب القطري إلى نحو ٢٨ مليون دولار (٧٥٥ ٤٦ طنا من الأغذية) بسبب قلق الحكومة بشأن توقع انخفاض مستوى المساهمات النظيرة. ومع ذلك، ففي ضوء تدني مستوى موارد التنمية في البرنامج غير المخصصة لأقل البلدان نموا، وبالنظر إلى أن غانا تقع ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فقد خفض نصيب البرنامج القطري نتيجة لذلك إلى ٥٠٠ ٣٢ طن من السلع الغذائية تقدر قيمتها بنحو ٢٠ مليون دولار. وقد شمل ذلك مبلغ ٥ ملايين دولار تم التعهد به بموجب المشاريع الجارية ومبلغ ١٥ مليون دولار يجري التعهد به رهنا بالموارد المتاحة.

الأنشطة/المشروعات وعلاقتها بالبرنامج القطري

١٢- يمكن إيجاز الترتيبات الحالية لأنشطة البرنامج القطري على النحو التالي:

⇦ *تقديم المساعدة لتعليم الفتيات في مناطق السافانا الشمالية (المشروع غانا ٥٩٩٥ - ٤,٦ مليون دولار)*

١٣- يوفر هذا النشاط الذي استهل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ حصة شهرية قدرها ٨ كيلو غرامات من الذرة و٢ كيلو غرام من زيوت الطعام للأسر التي يقبل أولياء الأمور فيها السماح لبناتهم بالمواظبة على الدراسة. وبحلول نهاية السنة الخامسة سيكون هذا النشاط قد قدم الدعم لتعليم ٤٠٠ ٢٨ فتاة في الشمال في المدارس الابتدائية، وهو ما يناهز ربع أعداد الفتيات المؤهلات لتلقي الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، سيمكن هذا النشاط عددا آخر من الفتيات يبلغ ٧٥٠ ٣ فتاة، ١٣ في المائة من الفتيات المؤهلات لتلقي الدعم للمواظبة الدراسة في المدرسة الإعدادية (الصفوف ٧ - ٩). وخلال السنة الثانية من النشاط، سيجري العمل على توفير الغذاء لنحو ٢٠٠ ١١ أسرة من أسر الفتيات المواظبات على الدراسة (٨٧ في المائة من الأعداد المقررة).

١٤- ويحتل هذا النشاط أولوية عالية داخل استراتيجية البرنامج القطري، ومن منظور سياسة **البرنامج** في تحفيز التنمية والتركيز على قضايا الجنسين. ويستهدف هذا النشاط أفقر أقاليم القطر ويعمل على تعزيز أوضاع الفتيات والشابات في ظل ثقافة محافظة على التقاليد حيث تتزوج الفتيات غالبا في سن ١٢ عاما ولا يتمتعن في مجال التعليم بنفس الفرص المتاحة للأولاد. وتقوم وزارة التعليم والحكومات الإقليمية، في هذا المجال، بدور داعم إلى حد كبير. وحدد فريق التقييم ثلاث قضايا رئيسية هي: (١) الحاجة إلى تحقيق مزيد من التفاعل المشترك مع المنظمات غير الحكومية الراعية لأنشطة التغذية المدرسية في نفس الأقاليم؛ (٢) الحاجة إلى قياس ما إذا كانت مواقف الأسر المستفيدة قد تغيرت، والى أي حد، فيما يتعلق باستمرار أهمية تعليم بناتهن حتى بعد الاقتراب الفعلي من الانتهاء التدريجي لتوزيع الأغذية التي يقوم بها **البرنامج**؛ (٣) الافتقار إلى مؤشرات مرحلية وإلى الرصد على مستوى "النتائج" (قياس تزايد المواظبة الدراسية للفتيات من خلال تتبع الإنجازات المتحققة في عدد المتخرجات أكثر من قياس التقدم المحرز نحو الأهداف الموضوعة). وعلى الرغم من هذه القضايا وغيرها من القضايا الأقل أهمية، فقد حظيت هذه الأنشطة بأولوية كبيرة وينبغي أن تعدل في البرنامج القطري الجديد ٢٠٠١- ٢٠٠٥ تعديلا طفيفا وأن يستمر العمل فيها.

التوصية

⇦ نوصي المكتب القطري بأن يركز بوجه خاص على مؤشرات التقدم المحرز على مستوى "الأهداف" (أي، تحسن دخل النساء، ووجود دلائل على تحسن أوضاع النساء في مناطق المشروع) بالإضافة إلى تلك المتحققة على مستوى النتائج (أي، كم عدد النساء والأطفال الذين تلقوا أغذية).

⇦ *التغذية الإضافية والتوعية التغذوية والصحية (المشروع غانا ٤٩٣٢ – ٥,٥ مليون دولار)*

١٥- يستهدف هذا النشاط "تحسين الأوضاع التغذوية للأطفال والحوامل والمرضعات ودعم الجهود الحكومية الرامية إلى زيادة رقعة خدمات الرعاية الصحية الأولية والتغذية". وتتمثل النتائج المرجوة في توفير التغذية التكميلية لنحو ٢٤ ٠٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والتعليم الأساسي والحصص المنزلية لنحو ١٤ ٤٠٠ من الأمهات سنويا على مدى العمر الزمني للنشاط. وكما هو الحال بشأن تعليم الفتيات، تم التوسع في توفير التغذية الإضافية على نطاق كبير بحيث تشمل مناطق السافانا الشمالية وعددا آخر من المناطق التي تصل فيها معدلات الفقر إلى مستويات عالية.

١٦- ويرى فريق التقييم أن التحديد الجغرافي التركيز علي الأمهات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يعتبر أمرا ملائما. ويمكن للتصدي لسوء التغذية أن يحدث تأثيرات جوهرية ذات أثر دائم على نمو الاقتصاد بمجمله في غانا؛ وأن يقلل علي المدى البعيد من ضغوط الطلب على النظام الصحي؛ وأن يحسن، فيما يتعلق بأولئك الذين تمتعوا كأطفال بتغذية ملائمة من نوعية حياتهم. ويتمثل العامل الرئيسي هنا في استخدام المعونة الغذائية ليس فقط لتغذية من يعانون من سوء التغذية ولكن في المساعدة على إنشاء قدرات تنظيمية مستدامة أيضا للاستمرار والتوسع في الجهود الرامية للحد من: (١) القابلية لسوء التغذية؛ (٢) العوامل المحيطة بالأوضاع الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية التي تعمل على نشأة واستمرار انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على نطاق واسع.

١٧- ومع ذلك، فالفريق غير مقتنع بأن هذا النشاط، على النحو الذي صيغ به حاليا، سيكون له أثر دائم يحد من أسباب سوء التغذية، أو أنه سيؤدي إلى تحسين الأوضاع التغذوية على المدى الطويل للمستفيدين الحاليين. ذلك أن النشاط يركز بصورة كبيرة على الأعراض أكثر مما يركز على الأسباب. كما أنه يغذي الجوعى أكثر مما يحاول الحد من أسباب جوعهم أو استهداف الأسر بغية مساعدتها على مكافحة هذه الأسباب بصورة أفضل عند انتهاء المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. وهناك حاجة، كحد أدنى، إلى إضافة عنصر الرصد والمتابعة لتحديد ما إذا كانت الأمهات قد أصبحن، في وضع يمارسن فيه ما تعلمنه في المراكز الصحية المجتمعية وإلي أي حد. كما أن هناك حاجة إلى تطوير "شراكة لاحقة" مع المنظمات القادرة على توفير جانب "الاستدامة" الغائب لأنشطة **البرنامج** التغذوية والتدريبية الحافزة للأمهات المشاركات على تفادي التردد المتكرر على المراكز التي يدعمها **البرنامج** أو تقليل الحاجة إليها.

التوصية

⇦ نوصي المكتب القطري بإعادة صياغة النشاطين القائمين من أجل تحسين رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف منهما وتعزيز الشراكة.

أنشطة في طور الإعداد

١٨- تركز أنشطة تعليم الفتيات والتغذية التكميلية على التنمية البشرية. أما النشاط الثالث، أي النشاط الخاص بإصلاح الطرق الريفيه، فهو يستهدف دعم إنشاء الطرق التي ستقع مسؤولية القيام بها على عاتق مصلحة الطرق الفرعية. غير أن هذا النشاط ألغي في منتصف عام ٢٠٠٠ بالنظر إلى أن حاجته إلى أموال نقدية كبيرة كانت أكبر من حاجته إلى عنصر الأغذية، ولذلك فلم يعد هذا النشاط متمشيا مع سياسات **البرنامج**. أما النشاط الخاص بالتدريب على المهارات أو كسب الدخل والذي اقترح في كل من مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري فلم يتحقق أبدا بالنظر إلى أنه لم يتم العثور على شريك في هذا المجال.

⇦ *أنشطة الحراجة الريفية القائمة على أساس المشاركة وتنمية الري الريفي*

١٩- سيركز النشاطان الآخران – الحراجة الريفية القائمة على أساس المشاركة في السافانا الشمالية وتنمية الري الريفي في السافانا الشمالية – على إنشاء الأصول في مجال الموارد الطبيعية والتنمية الزراعية للاعتماد أساسا على الناس. ويتسم المشروعان بكونهما مركبين ووجود دعم من جهات مانحة متعددة (بما في ذلك البرنامج)، وسيعززان التخطيط المعتمد على القرية واختيار الأنشطة القائمة على إنشاء الأصول. وقد تباطأت عملية تبلور هذين المشروعين بسبب حاجة الحكومة والجهات المانحة الرئيسية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية البعيدة عن مجالات **البرنامج**. وفي حين أن مفاوضات الحصول علي قرض كانت تشكل بالتأكيد مجموعة من التحديات التي عرقلت الشروع في هذين النشاطين، فهناك عدد آخر من الأسباب للتأخير هي: التغيرات الكبيرة في الموظفين المهنيين في المكتب القطري، والوتيرة غير المنتظمة للاتصالات بين المكتب القطري والحكومة، والحاجة إلى شرح، وتصنيف كثير من السياسات الجديدة **للبرنامج**. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدث تباطؤ مؤقت في الاتصالات بالنظر إلى انتقال المركز الرئيسي للاتصال من غانا، تطبيقا لسياسة تحقيق اللامركزية التي يتبعها **البرنامج**، إلى المكتب الإقليمي في أبيدجان.

٢٠- وهنالك حاجة ملحة للنشاطين الخاصين بإنشاء الأصول بالنظر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في غانا، وعدم حدوث تقدم في خفض أعداد الفقر المطلق (التي بينها مسح عام ١٩٩٨ لمستويات المعيشة في غانا)، والزيادة الملحوظة على مدى العامين الماضيين في أعداد الغانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والحاجة بوجه عام إلى وجود حوافز من شأنها العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، وإتاحة الأغذية، وزيادة دخل الأسرة والأمن الغذائي.

التوصية

⇦ نوصي المكتب القطري باستهلال النشاطين الجديدين لإنشاء الأصول بمجرد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالقرض.

تقييم أداء البرنامج القطري

التكامل والترابط والتركيز

٢١- يشكل البرنامج القطري الراهن بوجه عام، إذا أخذنا في الاعتبار الأنشطة الأربعة، برنامجا يتسم بالتكامل الجيد، والعمق، والترابط والتركيز الملائمين. وتتسق أهدافه وأهداف كل من فلسفة الحكومة في التنمية الشاملة واستراتيجيات

المساعدة للجهات المانحة الرئيسية، لا سيما المنظمات الشريكة المتنوعة في منظومة الأمم المتحدة. غير أنه إذا كان المشروعان اللذين يجرى تنفيذهما محل تقدير (تعليم الفتيات والتغذية التكميلية) فالبرنامج غير مترابط في كليته ومجالات تركيزه – بالنظر إلى أن زيادة الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر المدقع وبناء اقتصاد أكثر قدرة على استعادة النمو في الدخل وفرص العمل لا زالت هي الأهداف التي يسعى **البرنامج** إلى تحقيقها. ويعتبر تركيز البرنامج القطري على قضايا الجنسين مثار إعجاب، وإن كان من غير المرجو أن يكون تأثيره الطيب في تحسين أوضاع النساء والفتيات كبيرا أو ثابتا.

الاستخدام الملائم للمعونة الغذائية

٢٢- لدى تحليل أنشطة تعليم الفتيات التقى فريق التقييم مع أسر عدد كبير من التلميذات اللاتي قدمت إليهن المساعدة. وأعربت الأسر عن امتنانها لحصص المساعدة التي تلقتها منزليا. كما أعرب المسؤولون في المدارس والأقسام عن تقديرهم لهذه الأنشطة. واقترحت الحكومة استبدال عنصر زيوت الطعام بالحبوب بالنظر إلى ما أشيع من إفراط الأسر في استخدام الزيوت. أما الأطعمة المعدة للأمهات والأطفال التي تقدم في المراكز الصحية المجتمعية في إطار أنشطة التغذية التكميلية، والحصص المنزلية المقررة للأمهات فهي تبدو ملائمة وكافية. أما الأنشطة القائمة على مبدأ الغذاء مقابل العمل في المشروعين اللذين لم يستهل العمل فيهما بعد (الحراجة الريفية والري) فتبدو كذلك ملائمة للغاية في ظل ظروف غانا.

الشراكات

٢٣- قام المكتب القطري بعمل كبير للتنسيق والتعاون مع الحكومة والمنظمات المانحة الأخرى في إطار تطوير برنامجه الحالي وتنفيذه. ويتوافق البرنامج القطري مع استراتيجية الحكومة ويجرى تنفيذه بالتعاون الكامل بين الوزارات المسؤولة. كما قام الزملاء العاملون في الأمم المتحدة في أكرا باستعراض البرنامج استعراضا إجماليا كما استعرضته الجهات المانحة الرئيسة. ومع ذلك، فلم يستفد البرنامج القطري بكل المزايا التي تتحقق من خيارات الشراكة الإضافية التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق آثاره وزيادة فرصه في تحقيق نجاح مستدام. وفي مجال النشاطين الخاصين بتعليم الفتيات والتغذية التكميلية فمن شأن تحديد الشركاء التاليين الذين يمضون قدما في هذه الأنشطة استنادا إلى إنجازات مدخلات البرنامج أن يؤدي إلى التوسع الجغرافي وإلى قدر أكبر من التعزيز المؤسسي والتنظيمي، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى الإنهاء التدريجي للبرنامج في الوقت المحدد وفي شكل منظم. وكما هو الحال بالنسبة لأنشطة الحراجة الريفية والري التي سيتم الشروع فيها، **فالبرنامج** يقدم إشراك هذه الأنشطة ضمن القروض القطاعية الرئيسة من خلال البنك الدولي، كما أظهر بنك التنمية الأفريقي قدرا كبيرا من التكامل في عملياته مع الحكومة والشركاء. ومع ذلك، فقد تسببت الشراكة أيضا في هذه الحالة في أكبر قدر من التأخر عن بداية العمل بسبب ارتباط التنفيذ بمفاوضات القرض الممتدة بين المصارف وحكومة غانا.

التوصية

⇦ علي المكتب القطري أن يصبح أكثر إقداما في مجال تحسين جوانب الشراكة الخاصة بنشاطه في مجال تعليم الفتيات، وذلك عن طريق:

- السعي نحو تحسين الفعالية الشاملة للنشاط والتأثير من خلال تحقيق مزيد من التعاون الوثيق مع منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في تقديم المعونة الغذائية إلى أطفال المدارس في شمالي غانا؛
- إيجاد المنظمات غير الحكومية أو المنظمات المانحة كشركاء لاحقين بغية التدريب على المهارات للفتيات المتخرجات من المدارس المتوسطة التي يدعمها **البرنامج**.

التكامل مع التقييم القطري المشترك/إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وبرامج الجهات المانحة الأخرى

٢٤- لقد كان التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى جيدا و ينبغي أن يستمر ذلك بعد وضع البرنامج القطري الجديد. ولقد شارك **البرنامج** مشاركة كاملة في الإعداد للتقييم القطري المشترك وفي إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، كما كان عضوا في مجموعة الجهات المانحة العاملة بشكل وثيق مع الحكومة في مجال تطوير برنامجها الاستراتيجي للتخفيف من وطأة الفقر وفي تطوير الإطار الإنمائي القطري. ويعبر القرار الذي اتخذه **البرنامج** قبل ذلك بعامين، لوضع برنامج قطري جديد ينسق العمل فيه مع الإطار الزمني لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والمرحلة الثانية من الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة – رؤية عام ٢٠٢٠، عن مزيد من الدلائل للتنسيق الوثيق بين **البرنامج** والحكومة وأسرة الجهات المانحة.

الوفاء بالالتزامات تجاه النساء

٢٥- حظي البرنامج القطري لغانا بتقدير رفيع فيما يتعلق بتحديد النساء كمستفيدات. ويركز النشاطان الحاليان (تعليم الفتيات والتغذية التكميلية) على تحسين أوضاع ومستويات معيشة الفتيات والنساء بصورة أساسية. ومع ذلك، فقد كانت درجاته أقل فيما يتعلق بقدراته على قياس التحسينات الفعلية في نوعية حياة المستفيدات أو في قدراته على خلق الظروف التي من شأنها استدامة الإنجازات التي تحققت على المدى الطويل أيا كانت طبيعتها والتوسع فيها. غير أنه من شأن إدخال تعديلات طفيفة في صياغة المشروعين الراهنين، وتحقيق قدر أكبر من الرصد المكثف وقيام التقييم بقياس التقدم المرحلي للبرنامج القطري وآثاره على مستوى الأهداف أن يزيد إلى حد كبير من فرص تحقيقه لفوائد ثابتة وأن يحقق قدرا أكبر من التأثيرات المستدامة.

الرصد والمساءلة

٢٦- يبدو أن نظم الرصد والمساءلة المتصلة بالأغذية ونقلها وتخزينها وتوزيعها لا تثيران أية مشاكل كبيرة. وبالنظر إلى أن نظم الرصد الراهنة تخضع للوزارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة، فإن أنشطة **البرنامج** في غانا في حاجة إلى مراقبة أداء هذه الوزارات بصورة دقيقة لكفالة اضطلاعها بالمسؤوليات الواقعة على عاتقها وفقا للاتفاقات

السائدة والممارسات المقبولة من جانب **البرنامج**. ويجب على **البرنامج** أن يكون أكثر تشددا في مراقبة إدارة المخزون من الأغذية الموجود في القطر. غير أن النقص في الموظفين و في الميزانية في القطر يجعل إنجاز هذه المهمة أمرا صعبا.

التوصية

⇦ علي المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي والمقر، ممارسة المزيد من الدقة في مراقبة المكاتب الحكومية الإقليمية والقطرية المسؤولة عن نقل أغذية **البرنامج** وتخزينها وتوزيعها.

تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها

٢٧- تحققت مهمة التوجيه الجغرافي وتحديد مجموعات السكان بصورة طيبة في البرنامج القطري الحالي. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في غانا أو إدارة لتحليل الفقر وقياسه تابعه لأي جهة مانحة أخرى أو الحكومة، قد جعل العاملون في برامج التنمية في غانا يعملون دون هدي ينير لهم الطريق فيما يتعلق بمستوي الفقر و تحسنه. أما ما هو أسوأ فهو التصور الخاطئ من جانب مخططي برامج التنمية بحدوث تحسن في أوضاع الفقر الأمر الذي أدى إلى خفض الموارد الإنمائية. وبذلك، فهناك حاجة في غانا إلى قدرات نظام تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابع **للبرنامج** لتقدير وبيان وتحديد مواقع الجوع الحالي واحتياجات السكان لمواجهة الفقر. وقد جعلت الفوائد التي برهنت منهجية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها قدرتها على تحقيقها وأعداد موظفي **البرنامج** المدربين في هذا المجال – ومن ثم قدرتهم على تدريب الآخرين على تطبيقها – من البرنامج أكثر الوكالات المانحة ملاءمة للاضطلاع بهذه المهمة في غانا. وفي حين أنه يمكن تصور أن مكتبا إقليميا لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها يكفي للوفاء بالغرض (إذا ما تم توفير التدريب الملائم للغانيين وإنشاء آلية للتمويل لدعم إدارة نوعية في غانا لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها)، فالواقع أنه لا توجد إدارة للتحليل في المكتب الإقليمي في أبيدجان وليست هناك اقتراحات بإنشاء مثل هذه الإدارة.

التوصية

⇦ نوصي مكتب عمليات إقليم أفريقيا بإنشاء إدارة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في غانا وتكليفها ليس فحسب بمهمة تجميع وتحليل البيانات عن مدى هشاشة أوضاع السكان للفقر وانعدام الأمن الغذائي، وإنما أيضا تدريب وحدة إدارية غانية للنهوض في نهاية المطاف بهذا النشاط. وينبغي **للبرنامج** أن يسعى إلى الحصول على دعم الجهات المانحة لتمويل هذا الجهد.

التخطيط الاحترازي

٢٨- يعتبر التخطيط الاحترازي أحد المتطلبات الهامة الأخرى لهذا البرنامج القطري. وفي حين أن غانا تمر حاليا بحالة استقرار إلى أن القلاقل الإقليمية السياسية والاجتماعية يمكن أن تتمخض في أي وقت عن الإعادة القسرية لمئات الآلاف من العمال الغانيين إلى وطنهم. والأساس المنطقي لبذل جهود في مجال التخطيط الاحترازي في غانا يتسم بالوضوح. وبسبب العمل الجاري بالفعل هناك، فإن المكتب القطري **للبرنامج** في غانا هو الجهة الملائمة لقيادة هذا العمل. والمكتب القطري هو بالفعل في المراحل التمهيدية لإعداد خطة لحالات الطوارئ. وتكتسب هذه الجهود أهمية

خاصة بالنظر إلى أطر العمل الإنمائي العديدة التي وضعت حاليا من أجل غانا. وهناك ضرورة ملحة في إدماج قدرات التصدي لحالات الطوارئ في غانا ضمن هذه الجهود المبذولة.

التوصيات

⇦ نوصي المكتب القطري بالعمل على:

- مساعدة الحكومة في إعداد خطط لحالات الطوارئ في أسرع وقت ممكن؛
- الارتقاء بالتخطيط الاحترازي في غانا إلى مستوى مجموعة استشارية صغيرة (أي، عقد اجتماع سنوي للجهات المانحة لغانا يرأسه البنك الدولي) أو أي آلية حكومية أخرى ملائمة للتنسيق؛
- توجيه الجهود من أجل وضع استراتيجية لإدراج قدرات التخطيط الاحترازي في غانا باعتباره عنصرا من عناصر مخطط الاستراتيجية القطرية/البرنامج القطري، وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وأنشطة البرنامج الاستراتيجي للتخفيف من وطأة الفقر.

مسائل التمويل وتخصيص الموارد

٢٩- ترصد خطة **البرنامج** للموارد الجديدة والتمويل طويل الأجل التزود بموظف مهني دولي وموظفين مهنيين غانيين بالإضافة إلى موظف دعم. سيتم تمويل تكاليف الموظف الإضافي بصورة كاملة من تكاليف الدعم المباشر، المستندة على كمية الأغذية المطلوبة كل عام. غير أنه بالنظر إلى البداية البطيئة للبرنامج الحالي، فلن تسمح كمية الأغذية المطلوبة لغانا بتزويد المكتب القطري بصورة ملائمة بالموظفين. وخلص فريق التقييم إلى أن العدد الحالي لموظفي **البرنامج** في غانا محدود إلى الحد الذي لا يسمح لهم بالأداء الفعال للمهام الواقعة على عاتقهم حتى تلك الخاصة بالاتصالات اليومية أو التي تستلزم مشاركتهم في التنفيذ والرصد، ناهيك عن الاضطلاع بالمسؤوليات التي تتطلبها لوائح **البرنامج** فيما يتعلق بوضع وإدارة البرنامج.

التوصيات

⇦ نوصي مصلحة العمليات بأن تصدق بموظفين مهنيين دوليين اثنين (مدير قطري ونائب مدير قطري) وأن تزيد أعداد الموظفين المهنيين الغانيين من اثنين إلى ثلاثة من الموظفين (ليشمل ذلك موظفا قطريا لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها) بغية كفالة الإدارة الفعالة للبرنامج القطري لغانا؛

⇦ نوصي مكتب الميزانية أن يعد ميزانية سنوية بتكاليف الدعم المباشر تكفي للاضطلاع اللازم بالبرامج في غانا. وإذا ما تبين عدم كفاية الأموال المحددة، فينبغي، اتساقا مع سياسة البرنامج الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل، تخصيص أموال إضافية لتعزيز قدرات المكتب القطري.

٣٠- يلزم **البرنامج** أن تدفع البلدان المتلقية للمعونة الغذائية التي يقدمها والمدرجة ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وإن لم يدرجها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن فئة أقل البلدان نموا كل التكاليف المتصلة بعمليات نقل المواد الغذائية داخل أراضيها. وقد وضع ذلك عبئا كبيرا على حكومة غانا. وبالنظر إلى أن متوسط الدخل الفردي في غانا لم يتجاوز أبدا ٤٠٠ دولار سنويا ويعزى إلى الفقر المزمن والمنتشر على نطاق واسع بين

أغلبية السكان، فمن الواضح بجلاء ضرورة تصنيف غانا ضمن أقل البلدان نموا. وردا على التساؤل الذي طرحه فريق التقييم، قال مسؤول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن غانا "صنفت ضمن أقل البلدان نموا وأن الأمم المتحدة عرضت عليها هذه الوضعية إلا أن غانا لم تقبل بها". ورغم أن غانا رفضت أن تدرج ضمن قائمة أقل البلدان نموا، فإن سكانها وحكومتها يعانيان من نفس الصعوبات أو المصاعب التي تعاني منها البلدان التي تم تصنيف رسميا ضمن أقل البلدان نموا وبالتالي يتعامل معها **البرنامج** على هذا الأساس. وبالنظر إلى أن أوضاع الفقر والاعتبارات ذات الصلة بها هي التي تؤهل بلدا فقيرا بعينه ليصنف بين أقل البلدان نموا، وأن غانا، تتسم اتساما واضحا بالسمات اللازمة للعضوية في مجموعة البلدان شديدة الفقر، فسيعتبر **البرنامج** غانا بلدا من أقل البلدان نموا وسيعاملها على هذا الأساس سواء قبل هذا البلد تصنيفة على هذا النحو أم لم يقبل.

التوصية

⇦ ينبغي **للبرنامج** أن يوضح الطريقة التي سيتعامل بها عندما يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد حدد بلدا ما ليكون ضمن فئة أقل البلدان نموا ولم توافق حكومة ذلك البلد علي ذلك.

تطبيق سياسة تحفيز التنمية

٣١- صمد البرنامج القطري ١٩٩٨-٢٠٠٢ بثبات أمام عملية قياسه مقابل الأهداف الشاملة لسياسة تحفيز التنمية. وينظر إلى البرنامج القطري على أنه يساير على نحو ممتاز أهداف تحفيز التنمية: التي تنص علي استخدام المعونة الغذائية لمساعدة أفقر الأسر في أفقر أقاليم في البلاد على تعزيز قدراتها على المشاركة في عملية التنمية. وهو يفعل ذلك من خلال محاولة تحسين الأوضاع التغذوية للنساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حتى: (١) يصبحوا أكثر قدرة من الناحية البدنية على المشاركة في أعمال مربحة (النساء) أو (٢) ينموا جسمانيا وذهنيا بصورة أكمل نتيجة تلقيهم التغذية المناسبة في الوقت الحاسم من حياتهم (الأطفال دون سن الخامسة). وعلى نفس المنوال، يعتبر نشاط تعليم الفتيات متفقا مع المبادئ الأساسية لسياسة تحفيز التنمية إذ يحاول العمل على تحسين معارف الفتيات والشابات اللاتي لم يلتحقن بالمدارس، ويهيئهن، على هذا النحو، لكي يكن أكثر استعدادا للحصول على دخل أعلى أو أكثر تأهيلا للمشاركة في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهن المحلية. ولن توفر أنشطة الحراجة الريفية والري عند استهلالها الدخول فقط لمن يستخدمون في إنشاء الأصول المادية ولكن الأصول التي يساعدون في إنشائها (التشجير) تحقيق التكامل بين الزراعة والحراجة، ومشروعات الري على النطاق الصغير) ستسفر أيضا عن تحسين موارد العيش وتوليد دخل مستدام وعمالة فضلا عن التشجيع على زيادة الإنتاجية والإنتاج الشامل من الأغذية والمردود البيئي.

٣٢- ويبدو سياسة تحفيز التنمية مفرطة في توجيهاتها كما تشتمل هذه السياسة على عدد من المسائل الغامضة التي تتطلب الإيضاح. وينبغي أن تبذل جهود جادة في غانا أو في المقر إمكانية لتزويد استراتيجية تحفيز التنمية يجري فرضها، بالنظر إلى أنها به لم تنضج بعد، بالخبرة والاختبارات الميدانية، وإدراك أنها في جوهرها، ليست مجموعة تعليمات يفرضها مقر البرنامج. وتشير خطة العمل لتحفيز التنمية التعلم من خلال الممارسة مما ينطوي على إمكانية إدخال تغييرات على البرامج الجارية. ويحث فريق التقييم **البرنامج** على أن يركز على عنصر نهج تحفيز التنمية وأن يلتزم به.

التوصيات

⇦ نوصي المكتب القطري بالآتي:

- استخدام سياسة "تحفيز التنمية" لأقصي حد ممكن واعتبارها فرصة لا قيدا (مع تكيفها مع الظروف المحلية حيث يمكن اختبارها ميدانيا في مواجهة المعوقات المحددة موضعيا وبذلك نضمن أن تصبح السياسات في الواقع "محفزا" حقيقيا لإنجاز الأهداف المحلية وتحويلها إلي واقع ملموس محليا)؛
- بتركيز موارد المعونة الغذائية على الأنشطة التي تؤدي إلى أحداث تغييرات مؤسسية بمعنى إحداث، تغييرات في "العقليات التقليدية" التي تقاوم حدوث تحسن في نوعية الحياة والنجاح الاقتصادي) وبناء القدرات (بمعنى تعزيز قدرات الجهات المتلقية مع مرور الوقت على تحديد المشاكل وإنشاء الرابطات المجتمعية القاعدية التي تظهر فعالية مستدامة في القضاء على أسباب هذه المشاكل) على المستوى المجتمعي بالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية كوسطاء كلما كان ذلك ممكنا.

الخلاصة

٣٣- فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:

- ستحتاج غانا إلى المعونة الغذائية إلي وقت طويل.
- استخدم البرنامج القطري لغانا كثيرا من المبادئ المرجوة لنهج البرامج القطرية قبل إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية/البرنامج القطري ١٩٩٨-٢٠٠٢ بفترة طويلة.
- مكنت ممارسة البرمجة القطرية أنشطة **البرنامج** في غانا من إعادة التركيز على أكثر الناس فقرا الذين لم يحظوا بالاهتمام في إطار الإصلاح الاقتصادي الحكومي وعمليات التصحيح الهيكلي.
- من الأهمية بمكان فهم العلاقة بين الاستراتيجية في مخطط الاستراتيجية القطرية الذي أجيز والاستراتيجية المنطوية على قدر ما من الاختلاف في البرنامج القطري الذي أجيز، بالنظر إلى أن ذلك يوحي بحاجة **البرنامج** إلى معالجة الأسلوب الذي تم به إعداد واستخدام هاتين الوثيقتين المنفصلتين.
- تمت صياغة مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري بتعاون حظي بثناء وكالات الأمم المتحدة والحكومة وقطاع كبير من مجتمع الجهات المانحة.
- اتسم كل من تركيز البرنامج القطري على قضايا الجنسين والاستراتيجية الشاملة التي اتبعت في استخدام موارد **البرنامج** في غانا بالتماسك فيما يتعلق بمبادئ **البرنامج** في التركيز على قضايا الجنسين وسياسة تحفيز التنمية.
- اتسم تنفيذ البرنامج القطري ١٩٩٨-٢٠٠٢ بالبطء والنقص.
- ينبغي **للبرنامج** النظر، ليس فقط في إنشاء وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بحيث يكون لها حضور في غانا للمساعدة في النقل السريع للمعلومات عن مدى انتشار وعمق هشاشة أوضاع السكان المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، وإنما إنشاء قدرات غانية أيضا قادرة على الاستمرار في تجميع وتحليل بيانات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

- يمكن للمكتب القطري أن يقوم بدور رئيسي في الدعاية لمفهوم التخطيط الاحترازي للحكومة الحالية وأنشطة البرمجة للجهات المانحة (رؤية عام ٢٠٢٠، أنشط البرنامج الاستراتيجي للتخفيف من وطأة الفقر/الإطار الإنمائي القطري وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية).

- أنشأ المكتب القطري شراكات جيدة مع الحكومة والجهات المانحة غير أنه لم يشدد تشديدا كافيا على التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والغانية لاستخدام المعونة الغذائية من أجل استمرار تعزيز المؤسسات وبناء القدرات.

- هناك حاجة إلى توسيع الشراكة من كل من العنصرين النشطين حاليا للبرنامج القطري، بغية زيادة الفعالية الملائمة للعمليات الجارية والتأثير طويل الأجل على المستفيدين وهي لتحقيق أهداف البرنامج في غانا.

- هناك صعوبة في التغطية الملائمة للتكاليف ذات الصلة بالتخطيط والتحليل والتقدير والشراكة والرصد ومراجعة الحسابات والإدارة اليومية للأنشطة والتفاوض وإحداث التغييرات وقياسها بمؤشرات الفعالية والتأثير داخل حدود تكاليف الدعم المباشر الحالية والمخططة. ولذلك، فإن البرنامج القطري لغانا في حاجة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية كافية.

- علي **البرنامج** أن يولي مزيدا من الاهتمام في استخدام المعونة الغذائية، بالإضافة إلي الموارد غير الغذائية التي تقدمها للجهات المانحة الأخرى، لمعالجة الأداء الضعيف نسبيا في غانا في مجال الأغذية والإنتاج الزراعي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لمخطط الاستراتيجية القطري/البرنامج القطري أن ينظر إلى إمكانات استخدام المعونة الغذائية من خلال الأساليب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من الأغذية في غانا عن طريق أصحاب الحيازات الصغيرة ومن خلال أنشطة مثل أنشطة الري المقترحة.